S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/629
11 August 1997

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي أود أن أنقل إليكم برفقته رسالة وزير خارجية جمهورية العراق السيد محمد سعيد الصحاف الموجهة إليكم بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ بشأن استمرار الصعوبات والعراقيل التي تضعها الولايات المتحدة وبريطانيا أمام التنفيذ السليم للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ومذكرة التفاهم ودعوة سيادتكم للتدخل من أجل إقرار جميع العقود المعلقة والعقود الأخرى التي ما زالت تنتظر الإقرار.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها رسالة السيد وزير خارجية العراق ضمن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

120897 120897 97-21529

المرفق

رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ وموجهة من وزير خارجية العراق
إلى الأمين العام

أود ونحن نبدأ المرحلة الثانية من تطبيق مذكرة التفاهم، أن أعرب عن الأمل في أن تكون سياقات تنفيذ هذه المرحلة نابعة عمليا من أحكام مذكرة التفاهم والهدف الإنساني المعلن في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وبالتالي ينبغي أن يكون تنفيذ المرحلة الجديدة سريعا وضمن مدة الستة أشهر بالنسبة لوصول المواد إلى العراق بموجب خطة التوزيع الثانية. ولا شك أن سيادتكم قد لاحظتم حتى بعد تقديم تقريركم إلى مجلس الأمن (الوثيقة S/1997/419) بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ كم هو حجم الصعوبات والعراقيل الكثيرة التي وضعها وما يزال يضعها عضوان في لجنة ٦٦١، هما الولايات المتحدة وبريطانيا، في طريق التنفيذ السليم لأحكام مذكرة التفاهم وذلك عن طريق عرقلة إقرار عقود شراء الغذاء والدواء والاحتياجات المدنية الأساسية الأخرى. إن هاتين الدولتين تتعكزان بذرائع واهية تتعارض كليا مع روح ونصوص مذكرة التفاهم وقراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧).

ففي الوقت الذي يتمثل هدف هذين القرارين وأحكام مذكرة التفاهم بتخفيف الآثار السلبية للحصار المفروض على العراق، فإن تصرفات الولايات المتحدة وبريطانيا في لجنة ٦٦١ إزاء العقود تتناقض تماما مع هدف القرارين المذكورين والمذكرة.

وعلى الرغم من مرور شهرين على انقضاء المرحلة الأولى من تنفيذ خطة الشراء والتوزيع، فإن أمانة لجنة ٦٦١ ما زال لديها ١٤٢ عقدا معلقا تبلغ قيمها حوالي ٨٧ مليون دولار أمريكي لم تستطع اللجنة المصادقة عليها لحد الآن لأن ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا يتشبثان بأسباب واهية وغير منطقية أذكر لكم منها على سبيل المثال: (أ) طلب معلومات عن المستخدم النهائي؛ (ب) طلب معلومات تفصيلية عن مواصفات المادة المطلوبة؛ (ج) طلب توضيحات عن نقطة الدخول؛ (د) وجود بضائع مجانية في عقود الأدوية؛ (هـ) طلب معلومات عن كيفية ملاحظة المواد في العراق.

كما لا زال هناك ٦٠ عقدا تبلغ قيمتها حوالي ١٨ مليون دولار أمريكي لدى السكرتارية لم تجهزها لحد الآن للتوزيع على أعضاء لجنة ٦٦١. كما رفضت الولايات المتحدة ١٥ عقدا تبلغ قيمها حوالي ٧٠ مليون دولار أمريكي كان آخرها العقد رقم ٧٦٨ الخاص بشراء ١٠٠ سيارة إسعاف من فرنسا حيث تذرعت الولايات المتحدة في رفضه بأن الكمية كبيرة (Excessive Quantities).

إن أي منطق سليم لا يمكنه القبول بذريعة واهية كهذه، لا سيما أن القياسات العالمية لاستخدام سيارات الإسعاب هي سيارة واحدة لكل ٠٠٠ ١٠ شخص، وأن مجموع ما طلبه العراق في خطة الشراء والتوزيع الأولي هو ٢٠٠ سيارة إسعاف مما يعني سيارة واحدة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مواطن عراقي، علما بأن

العدد البالغ ٢٠٠ سيارة إسعاف قد وضع بالتشاور مع مكتب منظمة الصحة العالمية في بغداد. وإذا ما أخذ أي منصف بنظر الاعتبار الوضع الصحي الصعب جدا في العراق، والذي أكده مدير عام منظمة الصحة العالمية في تقريره الذي وزعه مؤخرا بعد زيارة ميدانية للعراق، فإنه سيتوصل إلى استنتاج منطقي وواقعي هو أنه حتى إذا ما طبقت القياسات العالمية في توفير عدد السيارات المذكورة، أي سيارة واحدة لكل عشرة آلاف شخص، فإنه لن يكون كافيا لتلبية الاحتياجات الحقيقية للعراق. ولذلك كيف يمكن القول بأن الكميات المطلوبة كبيرة؛ إن ٢٠٠ سيارة إسعاف تعني ١٠ في المائة من حاجة العراق الحقيقية.

ومن العقود التي ألغتها الولايات المتحدة، العقدان ٤١١ و ٤٨٢ المخصصان لاستيراد الإطارات والبطاريات للشاحنات الخاصة بنقل المواد الغذائية استنادا إلى خطة الشراء والتوزيع.

إن من حق المرء أن يتساءل عما إذا كان بمقدور الولايات المتحدة التي رفضت هذه العقود، والتي أوردتُّها لكم على سبيل المثال لا الحصر، أن تجد بديلا لسيارات الإسعاف لنقل المرضى في الحالات الطارئة أو بديلا للإطارات والبطاريات لتسيير الشاحنات لكي يتسنى للعراق الحصول على هذه البدائل لتلبية احتياجات الشعب العراقي الإنسانية الملحة.

إن الولايات المتحدة تتذرع في رفضها للعقود آنفة الذكر بذرائع لا أساس لها، وتزعم إن تلك السيارات والشاحنات قد تستخدم استخداما مزدوجا. إن هذا التصرف الأمريكي لا يمكن وصفه إلا باللامبالاة الناجمة عن الشعوب بالإحباط وبعدم احترام الأمم المتحدة وبشكل خاص عدم احترام منظمة الصحة العالمية. ونحن لا نبالغ في هذا القول لأن الولايات المتحدة، من ناحية أخرى، رفضت عقد شراء الرز الفيتنامي رقم ٢٠ وعقد شراء زيت الطعام الأردني رقم ٢٤ وعقدي شراء منظفات وصوابين من الأردن رقم ٢٥ و ٢٦ فهل إن هذه المواد الغذائية والمنظفات ستستخدم استخداما مزدوجا أيضا!! إن تلك الذرائع الفضائحية تدل دلالة واضحة وأكيدة على سوء النية المسبقة واستغلال هذا الموضوع الإنساني لأغراض سياسية باتت معروفة للجميع.

إن لجنة الـ ٦٦١ بحاجة أكثر من أي وقت مضى لتنفيذ الاتفاق مع العراق بأسلوب يعتمد على حسن النية وأن يتوقف ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا عن التصرف وفقا لاعتبارات سياسية ضيقة تتناقض مع جميع المفاهيم الإنسانية وأحكام القرار ٩٨٦ ومذكرة التفاهم.

إنني آمل من سيادتكم التدخل، بصفتكم راعي مذكرة التفاهم، لدى لجنة ٦٦١ من أجل البت وبأسرع وقت ممكن في الـ ١٤٢ عقدا التي ما تزال معلقة لدى اللجنة وفي إقرار جميع العقود الأخرى التي ما زالت بحوزة أمانتها دون أن تتخذ بشأنها أي إجراء لحد الآن، وكذلك إقرار العقود التي يقدمها العراق بدلا عن العقود التي ألغتها الولايات المتحدة دون ما مبرر حقيقي، وذلك من أجل استنفاد كامل المبالغ المتبقية للعراق. كما آمل من سيادتكم تذكير مجلس الأمن مرة أخرى بالنتائج المؤلمة الناجمة عن عرقلة إقرار العقود

على سير تنفيذ مذكرة التفاهم وما سببه ذلك من تأخير لا مبرر له في توزيع التجهيزات الإنسانية على الشعب العراقي.

وآمل من سيادتكم أيضا دعوة لجنة ٦٦١ لإجراء مراجعة مهنية وموضوعية لسير تنفيذ المرحلة الأولى من مذكرة التفاهم من أجل تلافي جميع السلبيات والسياقات التي تكمن وراء التأخير والبطء الذي ميز تنفيذ المرحلة الأولى والذي أوشك أن يفرغ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ ومذكرة التفاهم من محتواهما الحقيقي ويحولهما إلى مادة للاستغلال لأغراض سياسية لا علاقة لها بأي هدف إنساني.

أرجو من سيادتكم توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق

- - - - -